الشهرية
الدولية للمعلومات ش.م.ل
عدد رقم 6، آذار 2004

محتوى

الموضوع الرئيسي 1
الانفاق العسكري

استطلاع 3
أزمة الخلوي: 81.1% يعتقدون أن «اركاناً في السلطة» يستفيدون من مشروع الخلوي

القطاع العام 4
واقع النقل في لبنان: الفوضى = كلفة باهظة + تلوث

القطاع العام 6
ديوان المحاسبة ومخالفات مجلس الوزراء: الى متى؟

بحث 8
بحث حول القطاع المصرفي في لبنان: الحلقة الثالثة

اكتشف لبنان 10
البلدات اللبنانية: «يخلق من الشبه أربعين»، لكنها مختلفة (الحلقة 3)

اكتشف لبنان 12
برج الملوك

سورية 13
الشراكة الاوروبية – السورية: ضرورية لكن ...

قطاعات 14
نقابة المهندسين ماضٍ مشرق ومستقبل قلق

حوار مع: 15
المهندس صبحي البساط، نقيب المهندسين

كلمتنا 16

احصاءات 16

الدولية للمعلومات ش.م.ل
INFORMATION International SAL
دراسات وأبحاث واستشارات
RESEARCH & CONSULTANCY

بناية اللعازارية، مبنى A2-2 الوسط التجاري
تلفون: 262376 (961-3) 983008/9 (961-1)
فاكس: 980630 (961-1)
E-mail: liMonthly@information-international.com
http://www.information-international.com

حقوق النشر: جميع الحقوق محفوظة، ولا يحق إعادة النشر.
مرخصة بموجب القرار رقم 2003/180

الإنفاق العسكري

تثار من وقت الى آخر، ولاسباب سياسية، قضية الانفاق العسكري وحجمه واثره على المالية العامة وصولاً الى تحميله جزءاً من «المسؤولية» في وصول الدين العام الى حجمه الكبير الحالي. ويأتي الرد مشيراً الى الهدر في كافة إدارات الدولة والى مسألة سندات الخزينة وكلفتها، حيث ان الفوائد المدفوعة على الدين العام منذ العام 1993 وحتى العام 2003، قد ناهزت الـ 37 الف مليار ليرة، وهو ما يشكل 80% من الدين العام.

الحقيقة ان ارقام هذا الانفاق واضحة ومفصلة في قوانين الموازنة العامة. فقد بلغ حجمه في موازنة العام 2003 حوالي 1,156.3 مليار ليرة، ووصلت قيمة معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للعسكريين الى 692 مليار ليرة (دون شرطة مجلس النواب).

وبذلك تصل كلفة العسكريين الى 1,848.3 مليار ليرة، أي حوالي 21.5% من اجمالي نفقات الموازنة (8,600 مليار ليرة)، وهي نسبة مرتفعة. وتقدر كلفة العسكريين في مشروع موازنة العام 2004 بحوالي 1,908 مليارات ليرة.

نفقات وزارة الدفاع الوطني *

بلغت النفقات المقدرة لوزارة الدفاع الوطني في قانون موازنة العام 2003 نحو 781 مليار ليرة، أي ما يشكل 9.1% من اجمالي نفقات الموازنة المقدرة. وخصص للرواتب والاجور والتعويضات القسم الاكبر من هذه النفقات فبلغت 558.4 مليار ليرة، أي ما يشكل 71.5% من نفقات وزارة الدفاع الوطني.

اما ابرز النفقات الاخرى فتتوزع كما يلي:

- 64 مليار ليرة تقديمات مدرسية
- 45 مليار ليرة نفقات معالجة في المستشفيات
- 16.2 مليار ليرة نفقات التغذية
- 9.7 مليار ليرة نفقات تشغيل وسائل النقل
- 8.5 مليار ليرة ادوية ومواد مخبرية
- 3.3 مليار ليرة نفقات سرية
- 3 مليارات ليرة تقديمات مرض واومومة

نفقات المديرية العامة لقوى الامن الداخلي

بلغت النفقات المقدرة للمديرية العامة لقوى الامن الداخلي في موازنة العام 2003 نحو 282.5 مليار ليرة، أي ما يشكل 3.3% من اجمالي نفقات الموازنة. واستحوذت قيمة الرواتب والتعويضات على الكلفة الكبرى وبلغت 183.8 مليار ليرة ما نسبته 65% من اجمالي النفقات.

اما ابرز النفقات وتوزعها على البنود، فقد اتت كما يلي:

- 22.5 مليار ليرة تقديمات مدرسية
- 21.8 مليار ليرة نفقات معالجة في المستشفيات
- 6.5 مليار ليرة نفقات تشغيل وسائل النقل
- 5.5 مليار ليرة تقديمات مرض واومومة
- 4.2 مليار ليرة ادوية ومواد مخبرية
- 1.5 مليار ليرة نفقات استشفاء السجناء في المستشفيات الخاصة
- 855 مليون ليرة نفقات سرية، منها 450 مليون ليرة للمخبرين عن تجار المخدرات

نفقات المديرية العامة للأمن العام

بلغت النفقات المقدرة للمديرية العامة للامن العام في موازنة العام 2003 نحو 65.1 مليار ليرة، أي ما يشكل 0.75% من اجمالي نفقات الموازنة. واستحوذت قيمة الرواتب والتعويضات على الكلفة الكبرى وبلغت 46.1 مليار ليرة، وما نسبته 71 % من اجمالي نفقات المديرية. اما ابرز النفقات الاخرى فتوزعت كما هو مبين في الجدول رقم 1 في الصفحة التالية.

نفقات المديرية العامة لأمن الدولة

بلغت النفقات المقدرة للمديرية العامة لأمن الدولة في موازنة العام 2003 نحو 23.7 مليار ليرة، أي ما يشكل 0.27% من اجمالي نفقات الموازنة. واستحوذت قيمة نفقات الرواتب والتعويضات على الكلفة الكبرى وبلغت 15.5 مليار ليرة، وما نسبته 65% من نفقات هذه المديرية. اما ابرز النفقات الاخرى فتوزعت كما هو مبين في الجدول رقم 2 في الصفحة التالية.